UNHCR
UN High Commissioner for Refugees
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

نشرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
وجامعة الدول العربية خريف ٢٠٢٢
(العدد الأول)

خريف ٢٠٢٢

نشرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية
خريف 2022 (العدد الأول)

إحصاءات من المنطقة العربية :

تستضيف المنطقة العربية ما يقرُب من نصف لاجئي العالم، بما في ذلك أكبر عدد من سكانها، السوريون، وأطول حالاتها، الفلسطينيين. وبحسب البيانات التي جمعتها عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة حتى أبريل 2022، فقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين 3,725,649شخصاً [1] من بينهم 170,393طالبي لجوء، بالإضافة إلى ما يقرُب من 5,7 مليون لاجئ فلسطيني تساعدهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا "[2].

وبحلول نهاية عام 2021، كانت البلدان العربية الثلاثة الأولى المستضيفة للاجئين هي لبنان والأردن والسودان. بينما تظل سوريا والسودان والصومال من بين الدول الأولى المصدرة للاجئين في العالم[3]. هذا وسجلت المفوضية ما مجموعه 11,268,611 نازحًا داخليًا. كما شهدت المفوضية زيادة في عدد العائدين، حيث بلغ عددهم 1,671,733 شخصاً في المنطقة.[4]

أظهر تحليل العمر والجنس والتنوع أن متوسط 42.6 ٪ من إجمالي الأشخاص المسجلين هم من الأطفال دون سن 18 عامًا، مقسمًا بالتساوي على الجنسين.[5]
أما بشأن التحركات المُختلطة، فقد سجلت عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توقيف 29,427شخصاً أثناء عبور طريق غرب البحر الأبيض المتوسط ما بين يناير ويونيو 2022.[6]

مستجدات عن النازحين قسراً[7] في المنطقة العربية

الوضع في سوريا

لا تزال الأزمة السورية، التي دخلت عامها الحادي عشر، أكبر أزمة نزوح في العالم، ففي يونيو 2022، تم تسجيل حوالي 5.6 مليون لاجئ وطالب لجوء، في البلدان المجاورة بما في ذلك تركيا، و6.7 مليون نازح داخلي.[8] كذلك تسبب

1- لا يمثل هذا الرقم العدد الفعلي الموجود في المنطقة، حيث لا يشمل عددًا كبيرًا من الأفراد غير المسجلين.
2- تقرير الحالة-الهجرة الدولية 2021-english.pdf
3- https://www.unhcr.org/refugee-statistics/
4- تم احتساب الأرقام بناءًا على تحديثات مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة العربية حتى يونيو 2022.
5- المرجع السابق
6- تم احتساب الأرقام بناءًا على تحديثات الدول العربية المُطلة على طريق وسط وغرب البحر المتوسط حتى يونيو 2022.
7- وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الأشخاص النازحين قسراً هم أولئك الذين "أُجبروا على التنقل داخل الحدود أو عبرها، بسبب النزاع المسلح والاضطهاد والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والعنف والآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتنمية أو مجموعة من هذه العوامل ".
https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/human-rights-water-and-sanitation-forcently-displaced-persons-need-humanitarian
8- https://reporting.unhcr.org/syriasituation

فيروس كورونا المستجد في ضائقة اقتصادية واجتماعية كبيرة ستستمر في التأثير على اللاجئين السوريين والنازحين والمجتمعات المضيفة لهم.

وفي حين واصلت الحكومات المضيفة والمجتمع الدولي تقديم الدعم للاجئين السوريين استجابةً لذلك، الا انه من المُرجح أن تستمر الهشاشة في التفاقم بحلول نهاية عام 2022 وعام 2023 بأكمله، بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب على مستوى العالم نتيجة الأزمات المستجدة، وتداعيات الوباء، فضلاً عن العقبات المالية والاجتماعية الأخرى.

هذا وقد تم تحديد أكثر من 610,000 سوري في حاجة إلى إعادة التوطين منذ بداية الأزمة مما يمثل أعلى احتياجات لإعادة التوطين على مستوى العالم. ومن المرجح ان يظل إعادة توطين السوريين دليلاً هامًا على تقاسم المسؤولية من قبل المجتمع الدولي. لقد كفلت المساهمات السخية بالفعل في تقديم المساعدات للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية على قدم المساواة مع المواطنين، مع توفير الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه للبلدان المضيفة. وفي داخل سوريا، ستستمر الاحتياجات الإنسانية الكبيرة، بما في ذلك البنية التحتية المجتمعية الأساسية والمأوى والتعليم والرعاية الصحية.[9]

الوضع في اليمن

نتج عن الصراع المستمر منذ أكثر من سبع سنوات واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم في اليمن، حيث يعتمد 70 في المائة من السكان على المساعدات من أجل بقائهم على قيد الحياة مع نزوح الملايين من ديارهم. واعتبارًا من مارس 2022، نزح داخليًا 4.3 مليون يمني.[10]

الوضع في السودان

يستضيف السودان أحد أكبر تجمعات اللاجئين في إفريقيا، ويشكل جنوب السودان الأغلبية. كما فر كثيرون آخرون من أعمال العنف والاضطهاد في البلدان المجاورة، بما في ذلك إريتريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا وتشاد، وكذلك الحروب في سوريا واليمن التي دفعت الأشخاص إلى البحث عن الأمان في السودان. يعيش معظم اللاجئين في مستوطنات خارج المخيمات ومجتمعات مضيفة ومناطق حضرية، بينما يوجد آخرون في 24 مخيماً في جميع أنحاء البلاد. (10 مخيمات في ولاية شرق السودان، ومخيم واحد في النيل الأزرق و10 مخيمات في ولاية النيل الأبيض، ومخيمان في ولاية شرق دارفور، ومخيم واحد في ولاية وسط دارفور).[11]

9- المرجع السابق

10- https://reporting.unhcr.org/yemen

11- تحديث مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالسودان حتى 30 يونيو 2022 https://reporting.unhcr.org/document/2954

الوضع في لبنان

في بداية عام 2022، تأثر سهل البقاع في لبنان ببداية فصل الشتاء بشدة، مما تسبب في هطول أمطار غزيرة ودفع درجات الحرارة ليلاً إلى درجة التجمد. تسببت تلك الأزمة في معاناة واسعة النطاق في البلاد، حيث يعيش 9 من كل 10 لاجئين سوريين في فقر ويعاني نصفهم من انعدام الأمن الغذائي. لقد أدى تدهور الوضع إلى خسائر في جميع أنحاء البلاد. وخلال الأشهر القليلة الماضية، قدمت المفوضية الدعم لإعادة تأهيل المأوى للأسر اللبنانية واللاجئة الأكثر ضعفاً، فضلاً عن المصابيح الشمسية والأدوات المنزلية الأساسية والمواد من أجل بناء الهياكل المقاومة للعوامل الجوية خلال فصل الشتاء. كما وفرت المفوضية شاحنات المياه والمولدات والألواح الشمسية ومضخات المياه للبلديات في جميع أنحاء البلاد لضمان وصول اللبنانيين واللاجئين بشكل أفضل إلى المياه والكهرباء.[12]

الأنشطة المشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)

توقيع خطة عمل بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

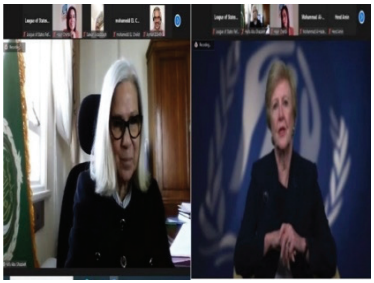

تم توقيع خطة عمل للتعاون المشترك بين الجانبين من قبل معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، والسيد/ أيمن غرايبة، المدير الإقليمي لمكتب المفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملحق بها جدول الأنشطة التفصيلية للسنوات (2021-2022). تستند خطة العمل إلى أهداف استراتيجية مُتفق عليها للاستجابة للحاجة المتزايدة لحماية ومساعدة النازحين قسراً في المنطقة العربية، بحيث تهدف إلى تحديد الإطار الاستراتيجي للدعم الفني لجميع الأنشطة المشتركة بين الطرفين والمتعلقة بالحماية الدولية.

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى (14-15 ديسمبر 2021)

في إطار التحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى، عقدت جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاورات إقليمية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في المنطقة العربية في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 عبر تقنية التواصل المرئي. شارك في المشاورات كبار المسؤولين من 15 دولة عربية

12- استنتاجات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن رصد الحماية في لبنان للنصف الثاني من 2022. https://reporting.unhcr.org/document/2956

لمراجعة الجهود الوطنية والتقدم المُحرز في تفعيل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين منذ اعتماده في عام 2018. كما حضر ممثلون عن أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووكالات تنموية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة لاستعراض جهودهم لتفعيل الاتفاق. أتاحت المشاورات فرصة للمشاركين لعرض الجهود التي بذلتها الأطراف المختلفة للوفاء بالتعهدات التي تم التعهد بها خلال المنتدى العالمي للاجئين الذى عُقد في عام 2019، كما اتاحت الفرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتسليط الضوء على التحديات والفرص والمجالات التي تحتاج إلى الدعم.

خرجت المشاورات برسائل رئيسية تعكس ثلاث قضايا ذات أولوية في المنطقة العربية هى: تقديم الدعم للاجئين، وتقديم الدعم للبلدان والمجتمعات المضيفة، وتعزيز الشراكات وتشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين، والتي تم تقديمها إلى اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى في ديسمبر 2021 لتعكس أولويات المنطقة.

الاستراتيجيات الإقليمية المشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية:

الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمكافحة جميع أشكال العنف في سياق اللجوء، خاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات[13]

في إطار التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم صياغة الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمكافحة جميع أشكال العنف في سياق اللجوء، خاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. تحدد الاستراتيجية الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي يتعين على الدول العربية اتخاذها لحماية اللاجئين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي تشمل تبنى وإنفاذ القوانين والسياسات الرئيسية، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والخدمات متعددة القطاعات التي تركز على الناجين والتي ستقدمها الجهات الحكومية الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كما ترتكز الاستراتيجية على القوانين والسياسات والخدمات القائمة في المنطقة وتقدم توصيات رئيسية لتعزيز أنظمة الوقاية الوطنية والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لحماية اللاجئين بشكل أفضل من العنف الجنسي بما يتماشى مع القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة. أُلحقت بالاستراتيجية خطة عمل إقليمية، وتم اعتماد كليهما من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في 3 مارس/أذار 2021.

الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية[14]

وفي ظل التطورات في المنطقة العربية وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين والمخاطر التي يواجهها اللاجئون وخاصة الأطفال منهم، أطلقت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية، وخطة عملها في 19 نوفمبر/تشرين الثانى 2019 بالقاهرة. تهدف الإستراتيجية إلى تحسين وضع الأطفال اللاجئين في المنطقة

13- https://www.unhcr.org/eg/what-we-do/las-cooperation/gbv
14- https://www.unhcr.org/eg/what-we-do/las-cooperation/child-protection

العربية، وتحسين مستويات معيشتهم، الأمر الذي يدعو جميع الشركاء للعمل معًا لإيجاد حلول تضمن المصلحة الفضلى للأطفال اللاجئين، وحمايتهم، واعتماد نهج غير تمييزي والعمل مع المجتمعات المضيفة والأسر، مع مراعاة المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال.

تم اعتماد هذه الاستراتيجية من قِبل القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة في بيروت في يناير/ كانون الثاني 2019، بموجب القرار رقم 62 وكذلك خطة العمل المرفقة بها.

تبع حفل إطلاق الاستراتيجية، اجتماع خبراء إقليمي حول متابعة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية تحت عنوان «توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين» في 9-10 ديسمبر/ كانون الاول 2020 عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل، بالإضافة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وصدر تقرير عن هذا الاجتماع[15].

الإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية[16]

ونظراً لأن القضايا الصحية تؤثر على مجتمعات اللاجئين بطُرُق مختلفة، وتتفاقم بسبب نقص الوصول إلى الخدمات، وديناميات النوع الاجتماعي، والمشاكل الصحية القائمة مثل الأمراض المعدية وغير المعدية (NCDs)، كانت هناك حاجة ماسة لإطار عمل لمعالجة تلك القضايا. بالإضافة إلى حقيقة أن المضاعفات الناجمة عن ظهور مشاكل مثل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر ومضاعفات صحة الأم والطفل والأمراض غير المعدية وغيرها تساهم أيضًا في خطورة القضايا الصحية، بادرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعداد الإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، وقامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقاً لآليات عملها المتبعة بعرضها على مجلس وزراء الصحة العرب الذى اعتمادها في دورته العادية (52) في 19-20 مايو/أيار 2019 في جنيف.

تهدف الإستراتيجية إلى الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء، لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والرعاية الصحية ودعم النُظُم الصحية الوطنية لضمان تلبية الاحتياجات الصحية للاجئين والمجتمعات المضيفة، فضلاً عن الحد من المراضة والوفيات المبكرة، واعتماد نموذج التغطية الصحية الشاملة (UHC) بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما أعد الجانبان أيضاً خطة عمل مُلحقة بالإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء، والنزوح في المنطقة العربية (2021-2030) تركز على تلبية الاحتياجات الصحية للنازحين قسراً وتعزيز الوصول إلى خدمات صحية عامة جيدة وبأسعار معقولة، واعتُمدت خطة العمل من قِبل مجلس وزراء الصحة العرب في 10 مارس/أذار 2021.

15- https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/06/2021/Report-on-the-Regional-Expert-Meeting-on-the-Implementation-of-the-Child-Protection-Strategy.pdf

16- https://www.unhcr.org/eg/what-we-do/las-cooperation/public-health